

أولاً / إصلاح المحاكم الشرعية في ضوء تقرير الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية

د . عبد المنعم إبراهيم الجميعي

للمحاكم الشرعية جذور عميقة في وجدان المجتمع المصري فمن خلالها تطبق أحكام الشرع ، وينظر قضاتها في أدق الأمور وأخفاها حيث يسمعون مالا يسمح لغيرهم أن يسمعه سوى ما يكون من الزوج لزوجته أو في الزوجة لزوجها ، فالقاضي الشرعي أو بعبارة أخرى قاضي الأحوال الشخصية هو المنوط به النظر في حفظ نظام الأسر والعائلات ومصالحها (١) كما يدخل في اختصاصه النظر في شئون الميراث والأوقاف وغيرهما (٢) . وعلى الرغم من ذلك فإن الشكوى من هذه المحاكم قديم بعضها ناتج عن خلل في نظام هذه المحاكم خاصة وأنها كانت تباع بالالتزام ويتصرف فيها الملتزمون وفي الرعية كيفما يشاءون (٣) ، وبعضها عن نقص في علوم قضاتها أو لانحطاط معايير العدالة في نفوسهم ، هذا إلى جانب دخول الرشوة في تعيين بعض

(١) انظر أحمد فتحي زغلول في كتابه المحاماة ص ٢٣٩ .

القضاة ، وازداد الطين بلة ، بعد أن جثم الاحتلال البريطانى على صدر مصر في عام ١٨٨٢ فخضعت السلطة القضائية مثل غيرها من المؤسسات للسيطرة البريطانية ، وأصبح لناظر الحقانية حق تعيين قضاة الشرع وأنشئ تفتيش للمحاكم الشرعية^(٣) ، كما بدأ التفكير في تغيير أمور هذه المحاكم وانهاز الوقت المناسب لربط أنظمتها بفلك الأنظمة الأوروبية .

ونظرا لضياح حقوق الأهالي وملاقاتهم الصعاب في نيلها ، والتسويق أثناء النظر في قضاياهم إزدادت الشكوى من الخلل في نظام المحاكم الشرعية وسوء الإدارة فيها ، وعدم توفر شروط الكفاءة في قضاتها^(٤) . فلا المحتلون القابضون على زمام الأمور يعيرون هذه المحاكم بعض الالتفات ، ولا رجال العلم والشريعة شاعرون بما وصلت إليه هذه المحاكم من أحوال لا تتطبق على روح الشرع والقانون^(٥) . وكان أول من فكر في إصلاح أمور القضاة الشرعيين هو على باشا مبارك^(٦) . حيث رأى ضرورة تأهيلهم علميا وثقافيا فأنشأ في عام ١٨٨٨ قسما للقضاء والإفتاء داخل مدرسة دار العلوم وذلك لتخريج طلاب يصلحون لتولى وظائف القضاء والإفتاء والنيابة بالمحاكم الشرعية ولكن هذا القسم لم يستمر طويلا نظرا لمعارضة علماء الأزهر لوجوده فألغى في عام ١٨٩٥م^(٧) .

وفي عام ١٨٩٦ أمر الخديو عباس الثانى بتشكيل لجنة لوضع مشروع للتخلص من العلل التى تعترض شأن المحاكم الشرعية ، وتقديم تقرير يبين ما فيها من عيوب ، ولكن هذا التقرير لم يعمل به لاختلاف وجهات نظر المشايخ فيه^(٨) . بيد أن تكرر الشكوى من تردى أحوال المحاكم الشرعية ، وترديد ذلك على صفحات الجرائد ، وفي المجالس

النيابية بالإضافة إلى انتقال العديد من المسؤولين لهذه المحاكم قد أدى إلى تفكير "المستر سكوت" Scott مستشار الحقانية الإنجليزية في إلغاء المحاكم الشرعية وضمها إلى المحاكم الأهلية^(٩) . ولكن خشية سلطات الاحتلال من هياج الرأي العام إذا اتخذت هذه الخطوة جعلها تحاول التدرج في هذا الطريق عن طريق تعيين مستشارين من محكمة الاستئناف عضوين في المحكمة الشرعية الكبرى ، ولكن ذلك قوبل بالرفض من كافة الجهات الدينية المسؤولة في مصر، فاعترض عليه قاضى مصر التركى^(١٠) . وشيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية والعديد من العلماء بحجة أنه مخالف لأحكام الشريعة^(١١) . كما رفضه مجلس شورى القوانين ، واعترضت عليه الصحف وكثير طعنها في الحكومة يضاف إلى ذلك أن الباب العالى اعترض على هذا التغيير بحجة أنه إعتداء على سلطته الدينية نظرا لأن شئون القضاء تخص مقام الخلافة فقط^(١٢) مما أدى إلى التوقف عن تنفيذه^(١٣) .

ونتيجة لاستمرار الشكوى من سوء أحوال هذه المحاكم وقضاتها^(١٤) ، اقترح "المستر سكوت" تعيين الخريجين من مدرسة الحقوق الخديوية قضاة شرعيين^(١٥) . ولكن ذلك وجد اعتراضا كبيرا من الأزهريين الذين رأوا في ذلك قضاءً على الأزهر ومركزه ، لذلك رأى الشيخ حسونة النواوى شيخ الأزهر^(١٦) إنشاء قسم قضائى بالأزهر يرشح فيه الطلاب لمنصب القضاء والافتاء ، ولكن حال دون تحقيق ذلك عزله من مشيخة الأزهر ، ومع ذلك لم تياس الحكومة في إصلاح حال القضاة الشرعيين الذين ضجت منهم الأمة . وفي محاولة منها للبحث عن طريق جديد للإصلاح شكلت نظارة الحقانية لجنة لبحث أحوال هذه المحاكم بحثا دقيقا ووضع نظام يكفل إصلاحها^(١٧) والنظر

"فيما يجب إدخاله على المحاكم الشرعية من الإصلاح الشرعي والنظامي"^(١٨) فعهدت إلى الشيخ محمد عبده عضو هذه اللجنة ومفتى الديار المصرية^(١٩) بالبحث عن أسباب ما وصلت إليه المحاكم الشوعية من العجز ، والطرق الموصلة للإصلاح وأطلقت يده في تفقد أحوال هذه المحاكم وتقديم تقرير عما يراه من علاج^(٢٠) . فقام الشيخ بزيارات ميدانية للكثير من محاكم الوجه البحرى في الريف والحضر^(٢١) للاطلاع على ما هو جار في هذه المحاكم والبحث عن العلل التي نعم الكلام فيها وما يجب أن يوضع لها من الدواء مع الحرص على قواعد الشرع وأصوله ومراعاة مصالح العامة^(٢٢) " . كما قابل العديد من قضاة هذه المحاكم ومعاونيهم واطلع على سجلات ومضابط ومرافعات وأعمال هذه المحاكم للتعرف على الخلل الموجود فيها وطرق إصلاحه وبعد أن انتهى من جولته كتب تقريرا وافيا في نوفمبر ١٨٩٩^(٢٣) ، وصف فيه تلك الحالة السيئة ، وبين طرق علاجها وما يراه لإصلاح حال القضاة ورفعها إلى نظارة الحقانية مظهرا فيه أن الخلل في هذه المحاكم بعضه من تقصير الحكومة نفسها وبعضه من تقصير القضاة والكتابة ، كما اقترح السبل الموصلة إلى إصلاح ذلك . وقد بدأ تقريره بالحديث عن الحاجة إلى المحاكم الشرعية فنذكر أنها "إذا ظهرت في مظهرها الدينى الجليل وسارت مسيرتها الشرعية القويمة أدخلت أصول النظام في أصغر البيوت فضلا عن أعلاها وأعادت بالعدالة الأبوية ما فقده الناس من نظام الألفة . وقد رأينا أن الرجل يدخل المحاكم الأهلية مخاصما فيخرج منها محاميا فأحرى بمن يقوم بين يدي قاضٍ ينطق بالعدل الإلهي أن ينقلب وفي نفسه أثر من خشية الله" وذكر أن القاضى لا يكون كذلك حتى يأخذ الشرع عن أهله وتكون تربيته على السنة الدينية

الصحيحة ثم لا يكون القاضى حافظا لنظام الأسر والبيوت إلا بعد الإحاطة بأحكام الشرع حتى يكون للشرع وأحكامه سلطان أى سلطان على نفسه ولا يخفى أن كل خلل يقع في المحاكم مرجعه الأكبر قلة العلم وقلة العدل أما العلم فمما يتيسر اكتسابه بالدرس والمزاولة وأما العدل فخلق راسخ في النفس تصل إليه الأمة بعد المزاولة الطويلة وتربى بذوره في الطفل والشاب في البيت والمدرسة والحقل والشارع حتى يملك النفس فلا تسير إلا به" . وأوضح أن هذه المحاكم تعد بمثابة مستودع لأسرار العائلات حيث تنظر في أدق شئونها مثل حق النفقة والسكنى وشئون الزوجة وتربية الأولاد ، هذا إلى جانب أن حقوق الميراث والأوقاف من اختصاص هذه المحاكم^(٢٤) كما تعرض لسوء حالة هذه المحاكم ، وضرورة إصلاح مواقع الخلل وتخفيف آلام الشاكين . وقد حصر الخلل في كتبها وقضااتها ومبانيها وأثاثها وأعمالها الكتابية والحسابية وما جرى فيها من المرافعات وطرق إجراءات التقاضى ونحو ذلك وأشار بالعلاج لهذا الخلل^(٢٥) . وحول كتبه هذه المحاكم فقد تعرض التقرير لصعوبة المعاملة مع هؤلاء الكتاب ، وطول الزمن على القضايا خصوصا إذا كانت مهمة ، وخفاء طرق المرافعات حتى على العارفين بأحكام الشريعة فضلا عن العامة ، وهوى القاضى أو ضعف يقظته^(٢٦) وفيما يلي نعرض أهم ما تضمنه هذا التقرير .

أولاً : القضاة

على الرغم من أن لائحة المحاكم الشرعية التى وضعت في ١٧ يونيو ١٨٨٠م قد قامت بتنظيم أمور هذه المحاكم فإنها لم تحدد الشروط الواجب توافرها في اختيار القضاة مما ساعد على أن ينضم إلى هذه

الهيئة أعضاء لا تمكنهم معارفهم من اتباع قواعد العدل في أحكامهم خاصة وأنهم لم يسبق لهم التدريب الذى يؤهلهم لتولى منصب القضاء بالكفاءة المطلوبة^(٢٧) ، مما جعل الكثير مما يصدر عنهم من أحكام مخالفاً للشريعة وقد أكد الشيخ محمد عبده على ذلك بقوله "وجدت كثيراً من قضاة المحاكم الشرعية خصوصاً في المراكز لا تسر معارفهم الشرعية والنظامية ، ولا يرضى العدل سيرهم في أعمالهم ، ولذلك وجدت الحاذق منهم يحول جميع القضايا تقريباً إلى محاضر صلح تجنباً للحكم ، ولا يلبث المتصالحان بين يديه أن يختلفا لأن الصلح غير حقيقى ، ووجدت فيما يوجد من الأحكام أخطاء كثيرة"^(٢٨) وأضاف إلى ذلك أنهم لا يعرفون من القضاء إلا ما قرأوه من عبارات في كتب الفقه ومما زاد الطين بلة تفويض الأحكام في بعض المحاكم لأحد المشايخ رغم عدم معرفته بالنظام الشرعى ، ولم يشهد مجلساً من مجالسه ولا يمكنه تحرير عريضة بأسلوب حسن مفهوم المضمون "وربما لا يعوف الأعداد الحسابية"^(٢٩) ونتيجة لذلك اقترح الشيخ محمد عبده "إنشاء معيد خاص ينتخب طلبته ممن يتعلمون في الأزهر ، لإعدادهم لتولى مناصب القضاء ، عن طريق إضافة العلوم الكونية إلى دراستهم كالرياضيات والطبيعيات والجغرافيا والتاريخ"^(٣٠) بهدف تخريج علماء دينيين عصريين .

كما اقترح بجانب ذلك حصول المرشح لهذه الوظيفة على شهادة العالمية وامتحانه عملياً من طرف لجنة من العلماء في كتب الفقه خاصة في الجانب المتعلق منها بالقضاء والمعاملات ، وأن تكون له معرفة "بالحساب وبالكتابة" والتحرير وبنظام المحاكم الشرعية وعلم كاف بالآداب الدينية ، وشئ من التاريخ وتقويم البلدان مما يزيد الرجل

بصيرة في الناس وأحوالهم وأن يكون حسن الخط بحيث يمكن قراءة ما يكتبه»^(٣١) .

وإلى جانب ذلك فقد طالب الشيخ محمد عبده بعدم حصر منصب القضاء الشرعي في الحنفية^(٣٢) خاصة وأن الفقه على المذاهب الأربعة متقارب والخلاف في الفروع معروف كما أن حصر تعيين القضاة في أتباع مذهب أبي حنيفة يضيق دائرة اختيار القضاة ويساعد على تعيين الضعفاء في هذا المنصب ، كما طالب أن تؤلف لجنة من العلماء لاستخراج كتاب في أحكام المعاملات الشرعية ينطبق على مصالح الناس ، لاسيما الأحكام التي هي من خصائص المحاكم الشرعية يكون سهل العبارة لا خلاف فيه ، وأن هذا الكتاب لا يكون وافيا بالغرض واقيا للمصالح إلا إذا اخذت الأحكام من جميع المذاهب الإسلامية المعتبرة شرعا والتسوية بينها في حسن التقدير لأن كلا منها قائم على اجتهاد علماء لهم مكانتهم من الفقه الإسلامي ، كما طالب برفع مرتبات القضاة الشرعيين بما يفي حاجتهم ويتناسب مع أحوالهم ويزيد من مقامهم أمام المتقاضين ، وأن تضع الحكومة نظاما لترقيهم في الدرجات بما يكفل لكل منهم نيل حقه^(٣٣) .

واستكمالا لهذا الإصلاحات رأى الشيخ محمد عبده ضرورة استقلال القضاة في الرأي ، وعدم انتظار رأى نظارتهم في كل الأمور كما حذرهم من إعانة أحد الخصمين على الآخر ، والنظر في كل مسا يرد إليهم من شكاوى ، وأن يقيد ذلك في دفتر ينشأ لهذا الغرض ويكتب فيه ما رآه القاضى حتى إذا اشتكى صاحب المظلمة إلى مقام أعلى أمكن أن يعرف خطأ القاضى من صوابه^(٣٤) " وأن تكون علاقة القضاة في الأمور القضائية بواسطة قلم تفتيش تابع للمفتى .

كما رأى ضرورة إزالة المعوقات الإدارية أمام القضاة حتى يتمكنوا من إدارة أمور المحاكم بشكل أفضل وضرب أمثلة على ذلك منها أنه كان لا يؤذن للقاضي بصرف قرش في ثمن مكنته إلا بعد استئذان النظارة ، وإذا انتقل لمهمة لا يصرف له مصاريف إنتقاله إلا بعد ورود إذن من النظارة (٣٥) " . واقتراح صاحب التقرير ضرورة أن يحفظ للقاضي أمنه على وظيفته ويساعد على استقامته في الرأي وذلك بوضع قاعدة لعزل القضاة بحيث لا يعزل القاضي إلا بعجز عن العمل أو لتعمد مخالفة العدل والشرع أو النظام لغاية غير محمودة يثبت عليه ثبوتاً كافياً في إيقاع العقوبة به ، كما رأى ضرورة زيادة عدد القضاة وتوزيع الأعباء عليهم كل حسب كفاءته (٣٦) .

ثانياً : الكتبة

وبالنسبة لكتبة المحاكم الشرعية يذكر التقرير أن أكثرهم لا يعرف تعلم صناعة الكتابة ، وأن اختيارهم لا يتم على قاعدة معروفة فمنهم من يكون غير حسن السيرة فنجدته يتعاطى الأفيون (٣٧) عياناً ، بينما يقاسى أصحاب الحاجات منهم من سوء الرد ، وبذاءة اللفظ (٣٨) ومنهم من تنقصه الكفاءة ، ومنهم من يحفظ ألفاظاً وعبارات رديئة التركيب مشوشة التأليف (٣٩) ناقصة ومبتورة يسودها الغموض ، ومنهم من يتقاضى الرشوة ويعتبرها أتعابه ومنهم من لا ينفذ تعليمات القضاة أما عن رواتبهم فهي ضئيلة ، ولا توجد لديهم قاعدة للترقى ، بل تحفظ الوظائف ذات الرواتب العالية لأشخاص معينين ، واقتراح التقرير وضع قاعدة لاختيار الكتبة وتعيينهم وأن يشترط في تعيينهم معرفة اللغة العربية علماً وعملاً حتى يمكن المحافظة على جودة أساليب الكلام التي يتوقف عليها فهم المعانى وأن يكونوا من ذوى الإلمام بفقهِه الشريعة

الإسلامية ، والحساب^(٤٠) والتحريرات الإدارية ولديهم خبرة بنظام المحاكم الشرعية وأن توضع قاعدة لترقيهم ، وتحدد لهم درجات كما يحدث في الوظائف الحكومية .

ثالثاً : الحجاب

وبالنسبة للحجاب فقد رأى التقرير ضرورة "أن يعين للمحاكم الشرعية حجاب يقرأون ويكتبون"^(٤١) " حتى يمكنهم فهم الأمور وضبطها ويستطيعون حفظ النظام كلما دعت الحاجة إلى ذلك في الجلسات ، كما طالب أن يكونوا من أصحاب السيرة الحسنة بعد أن طُفح الكيل في أفعالهم وقد دُلَّ أحد شهود العيان على ذلك بقوله أن الحجاب كانوا يدخلون الجلسة من أراذوا ويحجبون عنها من أراذوا عن طريق أن يقوم الحجاب بتخفيض صوته أثناء النداء على القضية حتى لا يسمع أرباب الدعاوى النداء فتسقط قضيتهم"^(٤٢) .

رابعاً : كتاب العقود والشهادات

ذكر التقرير هؤلاء بأنهم كانوا "يحفظون ألفاظاً معينة يصنعونها في أساليب معقدة مع تكرار بارد يصعب معه الفهم ، ويسأم منه الذهن"^(٤٣) " مما جعل القضاة يضجون بالشكوى من جهل هؤلاء الكتبة الذين يربكون من يقرأ كتاباتهم أو يحاول فهمها ، لكثرة ما فيها من لغو لا فائدة منه واقترح التقرير "تشكيل لجنة من أهل الشرع العارفين بطرق التوثيق وأذكياء الكتاب لتتنظر في هذا النوع من التحرير ، وتضع رسماً لكل نوع من أنواع العقود وتوزعه النظارة على المحاكم ليحذو الكتاب عليه وتوعد من خالفه بالتأديب إلى أن يوجد في المحاكم أناس

يعرفون اللغة العربية ، وما تدل عليه أساليبها الصحيحة مع الإمام بالشرعية^(٤٤) " .

كما اقترح جمع اللوائح وتبسيطها حتى لا تصبح حكرا على العلماء وحدهم .

خامساً : أماكن المحاكم

وحول أماكن المحاكم ذكر التقرير عدم ملاءمتها سواء كان ذلك في داخل المديرية أو خارجها وأوضح أن من يريد أن يصل إلى المحكمة الشرعية في ديوان إحدى المديرية يجب عليه أن يبحث "عن أرواً" محل فيه ليجد مكان المحكمة الشرعية^(٤٥) .

أما إذا كان مكانها منفصلاً عن المديرية فيمكنه أن يجده في أحد البيوت الخربة ، حرصاً على تخفيف الإيجار كما يجد محل القاضي والكتابة في وضع كريمة حيث يثور التراب من أرضه فإذا رشوه بالماء انقلب وحلاً" كما ذكر الشيخ محمد عبده أنه رأى محكمة مديرية تهدم بعض بنائها وظهر وهن في سقف السلم والطريق الموصل إلى بعض مرافقها يمر الذاهب منه على جذع نخلة غير آمن خطر السقوط^(٤٦) " .

وبالنسبة للفرش والأثاث فكان في حالة يرثى لها من القدم ، وتشمئز منها النفس "لرثانة الفرش ووساخته" مما يسقط مقام العدالة في أنفس المتقاضين ، ويقلل من احترامهم ، وقد طالب التقرير بإقامة أمكنة للمحاكم الشرعية في كل مبنى جديد تشيده الحكومة ، وأن تكون بها أماكن تكفي للجلسات ، ولعمل القضاة والكتابة والدفترخانات والمخازن ونحو ذلك وأن تزود المحاكم بما يليق بشأنها من حيث أنها جزء تقام فيه هياكل العدل حتى ينظر المتقاضون إلى القضاء الشرعي على أنه

ليس أقل شأنًا من غيره فيخضعوا لأحكامه ، وتزداد مهابة الحكومة ونظامها في نظرهم .

سادسا : دفاتر المحاكم والدفترخانات :

وبالنسبة لدفاتر المحاكم فكانت متعددة مع أنه يمكن الاستغناء عن بعضها منعا للتشويش وإرباك العمل فكانت القضايا توزع في أربعة دفاتر أو أكثر حيث يحرر جزء منها في دفتر وآخر في دفاتر أخرى مما يعرقل إصدار الأحكام فيها في مواعيد مناسبة وتأجيلها من سنة إلى أخرى ورأى التقرير إعادة النظر في الدفاتر لتقرير ما يبقى وإلغاء ما يلغى تخفيفا للعمل^(٤٧) " واقتصارا في الوقت والنفقات كما اقترح إلغاء مضبطة الدعاوى وإبدالها بملفات تشمل جميع المحاضر والأوراق جملة لكل قضية على حدة فإذا انتهت القضية حفظت مع أمثالها من القضايا في محافظ وأودعت الدفترخانة^(٤٨) وعندما يتم استئنافها يرسل ملف الدعوى بأكمله إلى محكمة الاستئناف .

وحول الدفترخانات فقد تطرق التقرير إلى الخلل القائم بها فلا يوجد فيها دفاتر حصر بالموجود فيها مما يصعب معه إلقاء المسؤولية على أحد إذا ضاع منها شيء ، كما ذكر أن دفاتر بعض المحاكم "مدشنة في صناديق يعلوها التراب وبعضها على الأرض والغبار من فوقها ورطوبة الثرى من تحتها"^(٤٩) " وظلمة المكان ونسيج العناكب تحيط بها"^(٥٠) ولا يمكن الاهتداء فيها لأى أوراق قبل مرور السنين والأعوام في البحث المضمنى . واقترح التقرير إصلاح هذه الدفترخانات حتى يمكن حفظ ما فيها من مصالح تخص عامة الناس ، نظرا لأنها مرجعهم " في تحقيق الملكية والأنساب والعصم ، ونحو ذلك"^(٥١) .

سابعا : الأعمال الحسابية

وبالنسبة للأعمال الحسابية فقد ذكر التقرير أن تعريفه الرسوم يوجد بها بعض الالتباس لتناقضها في بعض الأحيان مع منشورات النظارة مما يوكل تحديدها للكتاب ويفتح أمامهم أبواباً للفساد والرشوة التي يجب سدها واقترح التقرير توحيد تعريفه الرسوم والمنشورات ، "ووضع لائحة على وجه يكفل العدل من جهة ويرفع الالتباس ويسد أبواب الفساد من جهة أخرى" (٥٢) .

ثامناً : اختصاص المحاكم الشرعية مادة ومكاناً

أوضح التقرير أن بعض القضاة يلتبس عليهم الأمر عند التخاصم فيحكمون بعدم الاختصاص فيما هو متعلق بالمواد الشرعية ، وضرب التقرير أمثلة على ذلك نذكر منها "أن رجلاً ادعى نشوز زوجته ليسقط نفقتها وأجرة سكنها وطلب إلزامها بأجرة المسكن الذي كان أعده لها بمقتضى حكم سابق منذ شهرين فحكم القاضى بعدم اختصاصه بالنظر في الإيجار ظناً منه أنه حق مدنى محض مع أنه مرتبط بالنشوز وسقوط النفقة" (٥٣) " وكان يمكنه الحكم في الدعوة خاصة وأنه في مقام الاهتمام بإصلاح هذه المحاكم لا ينبغي تضيق اختصاصها بل يجب توسيعه تيسيراً للتقاضى على الناس وتخفيف الأعباء عليهم . وإلى جانب ذلك فقد تضمن التقرير موضوع المرافعات في القضايا وعدم قيام القاضى بإصدار حكمه إلا بحضور الخصمين كما هو متبع في مذهب أبى حنيفة مما يؤدي إلى تعطيل صدور الأحكام وعدم نفاذها لهروب المدعى عليه أو ابتعاده عن الأعين ، وشدد التقرير على عدم الاقتصار على المذهب الحنفى في الحكم على المتهم الغائب

واعتبار المذاهب الأربعة إسلامية مقاربة ولا حرج على من يأخذ بواحد منها^(٥٤) . كما تطرق التقرير إلى تلاعب البعض مستغلين في ذلك عدم اعتراف القضاة الشرعيين بشرعية الأوراق التي ترسل من مراكز البوليس ، والادعاء شفوياً بأنهم موكلون في المخاصمات عن شخص ما بعد حلف اليمين كذباً واستحضارهم شاهدين يشهدان أمام المحكمة بأن فلاناً بن فلان بن فلان وكل فلاناً بن فلان بن فلان في المرافعات والمدافعات والمخاصمات والمصالحات والقبض والاستلام وغيره^(٥٥) . وشدد التقرير على ضرورة اعتبار الأوراق الرسمية التي ترد من الجهات الحكومية تعد من الأدلة الشرعية^(٥٦) حتى يمكن التخلص من هذه الظاهرة التي تغير من ذم الناس وتعيق سير العدالة .

كما تعرض التقرير لجلسات المحاكم الشرعية ، وعدم توافر أماكن مناسبة لهذه الجلسات ، فالقاضي أو أعضاء الجلسة كان لا يوجد لهم مكان مخصوص معد لجلوسهم عند المرافعة ، والناس الذين يزداد صياحهم أثناء نظر القضايا لا يفصلهم عن القاضي سوى خطوات قليلة يلعب صببية المتخاصمات من النساء في أطرافها مما لا يليق بحرمة القضاء الإسلامي ، واقترح التقرير ضرورة إصلاح ذلك الأمر^(٥٧) .

وأن يكون لجلسات المحاكم الشرعية مواعيد معروفة تقررها النظارة على حسب فصول السنة بدلا من أن يحدد القاضي من الأيام ما يشاء وأن يلتزم القضاة بالمحافظة على هذه المواعيد وألا يكثر من تأجيل القضايا حتى لا يسأم المدعون ويتركون قضاياهم فتشطب وتضيع حقوقهم ، كما تعرض التقرير لشهود الزور ، وكيف كان يتم التقاطهم من الشوارع والأزقة ليشهدوا زوراً فـ نغير مبالغ مالية يحصلون

عليها أو كوسيلة من وسائل المجاملة وكيف كانت تملئ الشهادات عليهم كلمة كلمة ليحفظوها قبيل الوقوف أمام القاضى^(٥٨) . وقد أكد ذلك صاحب كتاب حديث عيسى ابن هشام بقوله أنه كان بجوار المحاكم قهوة "يدب فيها الشهود بالعشرات ، كدبيب الحشرات ، فيعرضون أنفسهم على الخصوم للشهادة أو التزكية بأجر معلوم^(٥٩) " .

وشدد التقرير على ضرورة قيام نظارة الحاقانية بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية فذكر أن الحكم مهما كان عدلا إذا لم ينفذ كان كعدمه وذهبت المتاعب في الدعوى ولواحقها هباء وضاعت حقوق المتخاصمين وفسد شأن الناس في معاملتهم التي اختص النظر فيها بالمحاكم الشرعية^(٦٠) . كما اقترح إنشاء قلم محضرين لتنفيذ الأحكام الشرعية ، وإعلان طلبات الحضور وأن يوضع له نظام يضبط جميع ما هو من خصائصه على أن تساعده الإدارة في تنفيذ الأحكام^(٦١) .

وتطرق التقرير إلى ظاهرة خطيرة كانت تنتاب المجتمع المصرى في ذلك الوقت وهى ظاهرة تعدد الزوجات ، والضرر الذى ينشأ من كثرة الزواج التى ولع بها الفقراء خاصة من سكان القرى فقال "إنى أرفع صوتى بالشكوى من كثرة ما يجمع الفقراء من الزوجات فى عصمة واحدة فإن الكثير منهم عنده أربع من الزوجات أو ثلاث أو اثنان وهو لا يستطيع الإنفاق عليهن ولا يزال معهن فى نزاع على النفقات وسائر حقوق الزوجية ، ثم إنه لا يطلقهن ولا واحدة منهن ، ولا يزال الفساد يتغلغل فيهن وفي أولادهن ، ولا يمكن له ولا لهن أن يقيموا حدود الله وضرر ذلك بالدين والأمة غير خاف على أحد^(٦٢) فالرجال والنساء "يتسابقان فى ألفاظ الفحش والهجر ويتنافسان فى أقوال البذاءة

والنكر ، وهما يتجاذبان في أيديهما غلاما والغلام يبكي من شدة الألم (٦٣) .

وإلى جانب ذلك فكان هناك نساء صائحات مولوات ، ونائحات معولات ونادبات باكيات . وصارخات شاكيات . ومنهن الكاشفة عن ثديها ترضع طفلا على يديها ، وغيرها ترضع طفلين في حذاء ، وزوجها يضرب رأسها بالحذاء ، وأخرى آخذة بصفيرة ضرتها ، ورضيعها يتلف على ضرتها ، ومن بينهن من يتقدمها طليقها ، ويتبعها عشيقها . الخ (٦٤) .

وقد رأى الشيخ محمد عبده أن علاج كل ذلك ينحصر في أن يلزم كل مأذون أن يسأل قبل عقد الزواج لأى شخص غير معروف بالثروة هل له زوجة أخرى فإذا كان له فما هى الطريقة فى الإنفاق على زوجاته وأولاده ، وعليه أن يثبت ذلك فى ورقة العقد ، ثم يجب أن يُحدد حدّ معيناً من الثروة لمن يتزوج أكثر من واحدة (٦٥) .

وتطرق التقرير إلى ضرورة إنشاء قلم للتفتيش والرقابة ليكون رابطة بين نظارة الحقانية والمحاكم ، على أن يقوم بالمرور على المحاكم بصفة دورية ، ومتابعة ما يصدر إليها من منشورات وتعليمات (٦٦) .

تاسعاً : المحامون

وبالنسبة للمحامين أمام المحاكم الشرعية فقد وصفهم التقرير بأن الخير فيهم قليل وأن شرهم أكثر من نفعهم وأن أساس المرافعات عند أغلبهم الحيل والمشاعبات ويفترون على الشرع فيسمون أبا طيلهم بالحيل الشرعية "كما أنهم يستخدمون لطف الحيلة في استمالة محامى

الخصم واستجلاب عناية القضاة مدعين تقوى الله ومخافته والرغبة في خدمة المسلمين مع أنهم يبتزون أصحاب القضايا ، ويغالون في أنعابهم^(٦٨) ويصعبون في الأمور والأحوال وينتقل غلمانهم "بين الجموع ويغدون فيمكرون ويكيدون ويتقلبون بين الخصوم ويحتالون فينخدعون ويغتلون"^(٦٩) .

عاشرا : مآذونو عقود الزواج

أما عن مآذونى عقود الزواج "من يسمون بالفقهاء أى حفظة القرآن أو شئ منه"^(٧٠) " فقد وصفهم التقرير بالجهلة بكل ما فى الدين ، ولا يعرفون منه إلا ما ليس منه ، لذلك عمت الشكوى منهم في المدن والقرى لابتزازهم الناس خلال تحديدهم رسم العقود ، وطالب بأن يعين لكل مآذون مرتب يقبضه من الحكومة في كل شهر^(٧١) .

وانتهى التقرير بالحديث عن لوائح المحكمة الشرعية فرأى أن تجمع لوائح ترتيب المحاكم الشرعية وأن يعاد النظر فيها من قبل علماء الشريعة ، وإقرارها من الجهات المسئولة^(٧٢) تسهيلا لأمر التقاضى وحفاظا على حسن سير العدالة .

وعقب قيام الشيخ محمد عبده بتقديم هذا التقرير لنظارة الحقانية تشكلت لجنة برئاسة ناظر الحقانية وعضوية قاضى مصر وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وأحد أعضاء محكمة مصر العليا وأحد مفتشى نظارة الحقانية وأحد قضاة الاستئناف الأهلية والنائب العمومى^(٧٣) للنظر فيه ودراسة محتوياته . وانتهى الأمر بالأخذ بما ورد فيه ، حيث أخذت نظارة الحقانية بأراء الشيخ محمد عبده وحزمت أمرها على إصلاح المحاكم الشرعية فقامت برفع مرتبات القضاة

والكتابة^(٧٤) واهتمت بتعيين الأكفاء من الموظفين بين كوادرها^(٧٥) ، ونظمت دور الحفظ بها وعملت على ترتيب دفاتها وفهارسها ، وأنشأت جهازاً للتفتيش القضائي لرصد أعمال المحاكم الشرعية والوصول إلى مواطن الضعف والكشف عنها ، كما شكلت دوائر إبتدائية ودائرة إستئنافية تحكم بعد المداولة في القضايا الهامة ، وترتب لديها محامون أكفاء ، فساد النظام فيها خصوصاً وقد انحصر اختصاصها في قضايا الأحوال الشخصية^(٧٦) .

ولم يتوقف الأمر على ذلك بل أخذت في التفكير في مقترح الشيخ محمد عبده بإنشاء مدرسة لتخريج القضاة الشرعيين الأكفاء بحيث يتلقى فيها الطلاب العلوم العصرية بجانب العلوم الدينية والآداب الإسلامية^(٧٦) . وعدم التقيد بالأساليب الجافة القديمة التي تقف في طريق إصلاح التعليم^(٧٧) حتى يستطيع المتخرج فيها أن يحكم في الموارد ، ويبرم العقود والمواثيق ، وينظر في مشاكل الأسرة والوصاية على التركات بطريقة علمية سليمة .

ونتيجة لذلك شكلت وزارة الحقانية في أبريل ١٩٠٥م لجنة برئاسة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية وعضوية حسين رشدي القاضي بمحكمة مصر المختلطة وأمين سامى ناظر المدرسة الناصرية ، والشيخ محمد زيد مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق كما كلف أحمد سمير الموظف بالحقانية للقيام بعمل سكرتير للجنة . وقد كلفت هذه اللجنة بتحضير لائحة للمدرسة المقترحة ووضع نظام للدراسة فيها ، وتحديد المواد الدراسية وبيان المؤلفات اللازمة لها

(*) انظر الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية ج ٢ ص ٣ .

ومدة الدراسة فيها وكيفية إدارتها وتقرير ميزانيتها^(٧٨) . وقد قدم محمد عبده هذا المشروع إلى الحكومة^(٧٩) قبل سفره إلى الإسكندرية بأيام قلائل حتى ازداد عليه المرض هناك وتوفى في ١١ يوليو ١٩٠٥م^(٨٠) وعلى الرغم من ذلك فقد احتضن سعد زغلول ناظر المعارف وتلميذ محمد عبده هذه المشروع ، وعلى الرغم من محاربة الخديوى له وحرصه على استبقاء الأزهر في قبضته لإطلاق يده في اختيار القضاة الشرعيين والإشراف على المجالس الحسبية^(٨١) فقد تحمس له سعد زغلول واعتبره مطلبا وطنيا يمكن عن طريقه تطهير المحاكم الشوعية مما ألم بها من مفاسد^(٨٢) . وانضم إليه معظم النظار مما اضطر الخديو في نهاية الأمر إلى الرضوخ إلى رأيهم^(٨٣) فصدر الأمر العالى بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٠٧م بإنشاء مدرسة القضاء الشرعى^(٨٤) لتخريج القضاة والمفتين ووكلاء الدعاوى والكتبة الذين يصلحون للعمل في الدوائر الشرعية^(٨٥) على أن تكون قسما من الأزهر على أن يتولى إدارتها ناظر يقوم ناظر المعارف بتعيينه^(٨٦) .

وقد خرجت هذه المدرسة أجيالا من العلماء الأعلام الذين ارتفعوا بمكانة القضاء الشرعى في مصر ، وجددوا في الفكر الإسلامى ، وساهموا مساهمة ملحوظة في الحركة الوطنية فقد قدمت المدرسة للمجتمع قضاة مؤهلين تأهيلا مناسباً تجتمع في ثقافتهم روح الشريعة الإسلامية والعلوم العصرية مما كان له فضل كبير على النهضة القضائية التى تعاقبت على مصر ، فكانت ساحات القضاء الشرعى تزدهى بهم وبعد أن كان كتبة المحاكم الشرعية جهلاء ومعرفةهم بالقضاء ناقصة قدمت المدرسة للمجتمع كتبة لديهم الدراية الكاملة بنظام

المحاكم الشرعية هذا بجانب علمهم بالآداب الدينية وفق الشريعة الإسلامية واللغة العربية (٨٧) .

وهكذا بذل المصلحون والمهتمون بأمر المحاكم الشرعية جهودهم من أجل الحفاظ على هذه المؤسسة القضائية ومواجهة شتى الظروف والضغوط التي حاولت النيل من القضاء الشرعي واستقلالته حتى لو جاءت هذه الضغوط من الخديو أو سلطات الاحتلال (٨٨) .

ومع ذلك فإن بقاء هذه المحاكم لم يستمر طويلا فقد ساد المحاكم الشرعية الإهمال مرة أخرى مما دفع ثوار يوليو إلى إلغائها بحجة إنحراف بعض قضاتها ، وأصبح القضاء الشرعي جزءا من قضاة المحاكم الأهلية التي أصبحت بعد ذلك المحاكم التي تختص بالأحوال الشخصية بقسميها الولاية على النفس والولاية على المال .

الهوامش

(١) الرائد المصرى في ٥ ديسمبر ١٨٩٩ ص ٧٣٨ تحت عنوان "إصلاح المحاكم الشرعية" والمقتطف : المجلد ٢٤ لعام ١٩٠٠ تحت عنوان "باب التقريظ والانتقاد" ص ٢٥٣ .

(٢) تقلصت سلطات المحاكم الشرعية رسميا بعد انشاء المحاكم الأهلية في عام ١٨٨٣ فاقترنت المحاكم الشرعية على النظر في الأحوال الشخصية من زواج وغيرهما .
مذكرات سعد زغلول ج١ ص ١١٢ ، والوقائع المصرية ٣١ ديسمبر ١٨٨٣ .
(٣) المجلة التاريخية المصرية : المجلد الثانى والعشرون في ١٩٧٥ . مقال للدكتور جمال المسدى بعنوان "الاحتلال والحركة الوطنية في مصر ص ص ٩٩-١٠٠ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ج١ ص ١١٢ .

(٥) حول تفاصيل ذلك أنظر محمود عاصم ، المرافعات في أشهر القضايا، المجموعة الجنائية الثانية ص ٢٨٤ .

(٦) كانت هناك محاولات سابقة لإصلاح أمور القضاء الشرعى في مصر ، ففى عهد إسماعيل أصدر المجلس الخصوصى في يناير ١٨٧٦ لائحة أوضح فيها ما وصلت إليه المحاكم الشرعية من تدهور ، ورأى في علاج ذلك أن يتم تعيينهم بأوامر عالية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بعد عقد امتحان لهم من مجموعة من العلماء ، المتصفين بالعفة والديانة والأهلية واللياقة لتلك الوظائف تسهلا لإحقاق الحقوق كما رأى زيادة مرتباتهم لوقف تيار الرشوة الذى استفحل أمره بينهم ، وأن توضح لائحة رسوم ، وأن ترتب ميزانية لمرتبات القضاة والكتبة . انظر : أمين سامى : تقويم النيل ، المجلد الثالث من الجزء الثالث ص ١٢٩٤ ؛ الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية . ج١ ص ٧٨ .

(٧) أمين سامى : التعليم في مصر بين سنتى ١٩١٤-١٩١٥ ص ٩٣ .

(٨) تقرير مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبده في إصلاح المحاكم الشرعية ص ٤ .

(٩) أنظر . دار الوثائق القومية : مجموعة ٩١ حقانية ، محفظة رقم ٨ /ك/ ٢ مستخرج من جلسة الإثنين ٢٤ جمادى الأولى ١٣٠٨ هـ / ٥ يناير ١٨٩١ تحت عنوان تقرير المستر سكوت .

(١٠) أبطل السلطان سليم نظام القضاة الأربعة ، وجعل قاضى القضاة من الأتراك وهو من المذهب الحنفى ، وكان له حق التصرف في الأمور الشرعية بدلا من قضاة مصر الأربعة .

(١١) المؤيد : في ٣٠ مايو ١٨٩٩ ، والراند المصرى في ٢ يونيو ١٨٩٩ .

(١٢) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن حـ٢ ص ٢٧٩-٢٨٠ .

(١٣) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص ٣٤٤ والجدير بالذكر أن سلاطين آل عثمان كانوا يولون على الديار المصرية قاضيا يختارونه من قضاة الأستانة وكانت توليته لمدة سنة واحدة ، وانظر الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية حـ١ ص ٧٧ .

(١٤) المؤيد في ١٧ سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان "المحاكم الشرعية" .

(١٥) المنار . المجلد العاشر ، الجزء الأول في ١٤ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان "الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى" ص ٤٩-٥٠ .

(١٦) عين شيخا للأزهر مرتين الأولى من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٩ والثانية من نوفمبر ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ كما عين مفتيا للديار المصرية مع إبقاء مشيخه الأزهر في عهدته . إلياس زاخورا : مرآة العصر ص ١٩٠-١٩٢ .

(١٧) مذكرات سعد زغلول حـ١ ص ١١٢ .

(١٨) التقرير ص ١ .

(١٩) صدر الأمر العالى في ٣ يونيو ١٨٩٩ بتعيين الشيخ محمد عبده مفتيا للديار المصرية بمرتب (سبعون جنيها في الشهر) أنظر ملف خدمة وريط معاش الشيخ محمد عبده المحفوظ بدار المحفوظات العمومية رقم ٣٣٦٧٩ محفظة ٨٧٣ دولا ب . ٤٢

(٢٠) تشارلز آدمز : الإسلام والتجديد في مصر ص ٧٧ .

(٢١) المقتطف المجلد ٢٤ لعام ١٩٠٠ ص ٢٥٣ .

(٢٢) التقرير ص ١ .

(٢٣) قام السيد محمد رشيد رضا مؤسس مطبعة المنار بعمل مقدمة لهذا التقرير ونشره في عام ١٩٠٠ .

(٢٤) التقرير ص ٣ .

(٢٥) المقتطف : العدد السابق مارس ١٩٠٠ ص ٢٥٤ .

(٢٦) التقرير ص ٥ .

- (٢٧) مذكرات سعد زغلول ص ١١٢-١١٣ .
- (٢٨) التقرير ص ١٣ .
- (٢٩) نفسه ص ١٤-١٥ .
- (٣٠) مذكرات سعد زغلول حـ ١ ص ١١٢-١١٣ .
- (٣١) التقرير ص ١٤ والرائد المصري في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ ص ٧١٨ .
- (٣٢) بعد الغزو العثماني لمصر أمر السلطان سليم الأول بجعل المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي في مصر بدلا من الشافعي ومن ثم نصت لائحة المحاكم الشرعية في ١٧ يونيو ١٨٨٠ على أن تكون الأحكام من مذهب أبي حنيفة .
- انظر : شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية ص ٤٣ .
- (٣٣) التقرير ص ١٦ والجدير بالذكر أن بعض مراتب كتبه المحاكم كانت تزيد عن مراتب القضاة رغم أهمية وظيفتهم .
- انظر : تقرير سكوت المستشار القضائي الإنجليزي سابق الذكر .
- (٣٤) التقرير ص ٢٩ .
- (٣٥) التقرير ص ١٧ .
- (٣٦) نفسه ص ٥ .
- (٣٧) ضرب المويلحي مثالا على ذلك فنذكر أن القاضي طلب أحد الكتبة ، فوجده راقدا لا يفيق من غفوته قبل أن يسيل الأفيون مع الدم في دورته ثم استيقظ الراقد بعد مدة يتأعب ثم عاد إلى ما كان فيه من الثبات .
- انظر : محمد المويلحي : حديث عيسى بن هشام ص ١٢٥ .
- (٣٨) نفسه ص ١٢٤ .
- (٣٩) التقرير : ص ٩ ، ١٠ .
- (٤٠) نفسه .
- (٤١) التقرير ص ١٨ .
- (٤٢) المويلحي : مصدر سابق ص ١٢٦ .
- (٤٣) التقرير ص ١٨ .
- (٤٤) التقرير ص ٢١ .
- (٤٥) التقرير ص ٦ .
- (٤٦) نفسه .
- (٤٧) نفسه ص ٢٢ .

- (٤٨) نفسه ص ٢٣ .
- (٤٩) نفسه ص ٢٧ .
- (٥٠) المويلحي : مصدر سابق ص ١٠٣ ، ١١٠ .
- (٥١) التقرير ص ٢٨ .
- (٥٢) نفسه ص ٢٩ .
- (٥٣) التقرير : ص ٣٢ .
- (٥٤) نفسه ص ٣٨ .
- (٥٥) المويلحي : مصدر سابق ص ١٠٥ .
- (٥٦) التقرير ص ٤٤ .
- (٥٧) نفسه ص ٤٥ .
- (٥٨) نفسه ص ٥١ ، ٥٧ .
- (٥٩) المويلحي : مصدر سابق ص ١٢٢ .
- (٦٠) التقرير ص ٦٧ .
- (٦١) نفسه ص ٦٩ .
- (٦٢) نفسه ص ٧١-٧٢ .
- والجدير بالذكر أن النديم كان قد سبق الشيخ محمد عبده في الحديث عن هذه المشكلة وحذر من إسراف المسلمين في تعدد الزوجات ، كما حذر من خطورة علة الطلاق على المجتمع . انظر من تراث عبد الله النديم . التنكيت والتبكيث ص ١٧ .
- (٦٣) المويلحي : مصدر سابق ص ١٢٢ .
- (٦٤) المويلحي : مصدر سابق ص ١٢١ .
- (٦٥) التقرير ص ١٢٢ .
- والجدير بالذكر أن عبد الله النديم كان قد طالب الحكومة ورجال الشرع بوضع حد لذلك حتى لا تنتشر الأسرات ويتحطم الأبناء ويساء فهم الدين .
- انظر : التنكيت والتبكيث ص ١٧ .
- (٦٦) نفسه ص ٧٦-٧٧ .
- (٦٧) نفسه ص ٧٧ .
- (٦٨) محمد المويلحي : مصدر سابق ص ١٠٢-١٠٥ .
- (٦٩) نفسه ص ١٢٢ .
- (٧٠) التقرير ص ٧٨ .

- (٧١) نفسه ص ٨١ .
- (٧٢) نفسه ص ٨٣ .
- (٧٣) المؤيد في ٢٨ نوفمبر ١٨٩٩ .
- (٧٤) المحاكم عدد ٦١٢ في ١٣ مايو ١٩٠٦ ، وعدد ٦٦٣ في أول ديسمبر ١٩٠٧ ،
وعدد ٦٨٦ في ٢١ يونيو ١٩٠٨ .
- (٧٥) الرائد المصري في ٣٠ سبتمبر ١٩٠٢ .
- (٧٦) المؤيد في ١٩٠٧/٥/٢٧ .
- (٧٧) Lioyd : Egypt Since Cromer Vol 1 pp. 158-159 .

وانظر أيضا . Cromer : Abbas II .

- (٧٨) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - ص ٣ ص ٢٦٣ .
- (٧٩) محافظ عابدين - تعليم عالي محافظة (١) تحت عنوان خطاب الشيخ محمد عبده
إلى ناظر الحقانية بشأن مشروع لائحة لتأسيس مدرسة القضاء الشرعي .
- (٨٠) تشارلز آدمز : مرجع سابق ص ٧٨ .
- (٨١) عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ص ١٢٠ .
- (٨٢) مذكرات سعد زغلول - ص ١١٣ ، ص ٩٧ .
- (٨٣) أحمد أمين : حياتي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٧١ ص ١١٤ .
- (٨٤) انظر الأمر العالي بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي ، دار الوثائق - محافظ
عابدين - تعليم عالي محافظة رقم (١) .
- (٨٥) لتفاصيل ذلك انظر كتابنا مدرسة القضاء الشرعي دراسة تاريخية لمؤسسة
تعليمية ١٩٠٧-١٩٣٠ .
- (٨٦) فهرست قوانين الحكومة المصرية الصادرة في سنة ١٩٠٧ ص ٤٤ .
- (٨٧) د . عبد المنعم الجميعي : مدرسة القضاء الشرعي ص ٥٩-٦٠ .
- (٨٨) من الأمثلة على هذه الضغوط محاولات الخديو وسلطات الاحتلال الوقوف
بجانب قضية زواج الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد ورفض القاضى
الشرعي لهذه المحاولات وإصراره على موقفه .
- للتفاصيل انظر : أحمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن - القسم الثاني ص ٦٠-
٦٢ ، واللواء من ١٠ إلى ٣١ يوليو ١٩٠٤ وعدد ٥ أكتوبر ١٩٠٤ .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة :

• دار الوثائق القومية بالقاهرة .

• مجموعة ٩١ حقانية ، محفظة ٨ / ك / ٢ .

٢- دار المحفوظات العمومية .

ملف خدمة وربط معاش الشيخ محمد عبدہ ، محفظة ٨٧٣

• دولا ب ٤٢ رقم ٣٣٦٧٩ .

ثانياً : وثائق منشورة :

• الأمر العالي بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي ، القاهرة ١٩٠٧ م .

• فهرست قوانين الحكومة المصرية الصادرة في عام ١٩٠٧ م .

ثالثاً : التقارير :

تقرير مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبدہ في إصلاح

• المحاكم الشرعية .

رابعاً : المذكرات :

مذكرات سعد زغلول حـ ١ ، حـ ٣ تحقيق عبد العظيم رمضان

• القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ م .

خامساً : المراجع العربية :

- أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٧١م .
- أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن حـ ٢ من القسم الثاني ١٩٠٣-١٩١٤م ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٨م .
- احمد فتحي زغلول : المحاماة ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٠٠م
- إلياس زاخورا : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، القاهرة ، المطبعة العمومية ١٨٩٧م .
- أمين سامي : ١- التعليم في مصر بين سنتي ١٩١٤-١٩١٥م القاهرة ، مطبعة المعارف ١٩١٧م .
- ٢- تقويم النيل ، المجلد الثالث من الجزء الثالث القاهرة ، دار الكتب المصرية ١٩٣٦م .
- تشارلز آدمز : الإسلام والتجديد في مصر - ترجمة عباس محمود ، القاهرة ، ١٩٣٥م .
- شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦١م .
- عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ، مطبعة حجازي ، ١٩٣٦م .

- عبد الله النديم : التنكيت والتبكيث ، دراسة تحليلية للدكتور
عبد المنعم الجميى ، القاهرة ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٩٩٤م .

- عبد المنعم الجميى : مدرسة القضاء الشرعى ، دراسة تاريخية
لمؤسسة علمية ١٩٠٧-١٩٣٠م ، القاهرة ،
مكتبة الخانجى ١٩٨٦م .

الكتاب الذهبى للمحاكم
الأهلية :
١٨٨٣-١٩٣٣م ، جزءان المطبعة الأميرية
بيولاى ١٩٣٧-١٩٣٨م .

- محمد رشيد رضا :
تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده حـ٣
القاهرة ، مطبعة المنار ١٣٢٤هـ .

- محمود المويلحى :
حديث عيسى بن هشام أو فترة من الزمن
القاهرة ، مطبعة مصر ، الطبعة الرابعة مع
الرحلة الثانية .

- محمود عاصم :
المرافعات فى أشهر القضايا - المجموعة
الجناية الثانية ، القاهرة ، لجنة نشر الثقافة ،
١٩٣٥م .

سادساً : المراجع الأجنبية :

Cromer : Abbas II , London 1915 .

Lloyd : Egypt Since Cromer Vol 1 , London 1933 .

سابعاً : الدوريات :

الرائد المصرى : يونيو وديسمبر ١٨٩٩م ، سبتمبر ١٩٠٢م .

- اللواء : يونيو وأكتوبر ١٩٠٤م
- المجلة التاريخية المصرية : المجلد ٢٢ لعام ١٩٧٥م
- المحاكم : مايو ١٩٠٦م ، ديسمبر ١٩٠٧م ، ويونيو ١٩٠٨م
- المقتطف : المجلد ٢٤ لعام ١٩٠٠م
- المؤيد : مايو ونوفمبر ١٨٩٩م ، سبتمبر ١٩٠٧م
- المنار : المجلد العاشر مارس ١٩٠٧م
- الوقائع المصرية : ديسمبر ١٨٨٣م

